مشروع مكافحة الأمية

من وحى الديمقراطية الحقيقية

أرسل معالى وزير الشؤون الاجتماعية صيحته المدوية لمكافحة الأمية فى الأوساط الشعبية ، ثم انتهى بالفكرة الى أياد خبيرة مجربة تفحص عنها وتقلبها على وجوهها ، وتحيلها مشروعا عمليا قابلا للتنفيذ ، بعد أن كانت نداء وجدانيا فى عالم النظريات .

هذا المشروع من إيحاء الديمقراطية الصميمة ولا شك ، فإنه ليصعب تصور الديمقراطية فى العصر الحديث مقترنة بالأمية والجهل ، فالديمقراطية فى صميمها من الناحية السياسية معناها إشراف الشعب على توجيه السياسة العامة واختيار ممثليه فى البرلمان على أساس القيام بهذا التوجيه ، ولن يستطيع شعب أمى جاهل أن يحسن اختيار ممثليه كما أنه لا يستطيع القيام بتوجيه السياسة العامة لعدم إلمامه بالسياسة العامة .

فإذا اتجهت همة وزير الشؤون الاجتماعية الى القضاء على هذه الأمية ، فهذا معناه تحقيق المعنى الأول للديمقراطية السياسية ، وتمكين أسس هذه الديمقراطية فى البلاد ، وذلك ولا شك عمل من الأعمال العظيمة وحين يتم ستشعر البلاد بقيمته العملية أكثر مما تحس بها الآن فى عالم النظريات .

ثم ننظر الى المسألة من ناحية الديمقراطية الاجتماعية فنرى أنه يصعب كذلك تصور هذه الديمقراطية فى العصر الحديث مقترنة بالجهل والأمية . فالديمقراطية فى صميمها من الناحية الاجتماعية ، معناها إتاحة فرص العمل والنجاح فى الحياة للجميع . ولن يقول أحد إن هذا الرجل الأمى الجاهل تتاح له الفرص للعمل وللنجاح فى الحياة كما تتاح لسواه .

وستبقى الديمقراطية الاجتماعية إذن ديمقراطية نظرية ، حتى يتحقق هذا المشروع العظيم الذى يزود الملايين بشىء من أسلحة العلم الضرورى ، يكافحون به فى الحياة ، ويحاولون أن ينجحوا فى هذا الكفاح بفضل هذا السلاح .

والديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية لا تتحققان الا بديمقراطية اقتصادية والتعليم يمهد لهذه الديمقراطية الأخيرة خير تمهيد ، ذلك أنه يزيد مقدرة الأفراد على الكسب وإنماء الثروة الى حد معقول ، فهو من هذه الناحية تكملة لمعنى آخر من معانى الديمقراطية لا تتحقق بدونه فى عالم الواقع العملى المحسوس .

لمثل هذه المعانى نصف مشروع مكافحة الأمية الشعبية بأنه مشروع عظيم ، ولكنه يحمل معانى أخرى ويحقق أهدافا شتى ، شخصية لهؤلاء الأميين ، وقومية لهذه البلاد .

فأما الأهداف الشخصية — عدا ما ذكر من إتاحة فرص النجاح والمقدرة على الكسب — فإننا نذكر منها مكافحة أسباب المرض ، والذين زاروا الريف أو عاشوا فيه يدركون أن كثيرا من أسباب المرض يرجع إلى الجهل بوسائل الوقاية وبضرورة العلاج فى وقته ، وإذا كان الفقر هو الذى يعوق الكثيرين عن هذه وتلك فإن الجهل يعاونه ، وقد يقعد بالقادرين أيضا ويعوقهم عن الأخذ بوسائل العلاج .

ونذكر كذلك من هـذه الأهداف رقى الزراعة والصناعة . فاليد الجاهلة لا تحسن القيام بالعمل كما تحسنه اليد المثقفة ، والفرصة أمام المتعلمين واسعة للتجديد والاقتباس ، أو على الأقل للانتفاع بالنصح والإرشاد ، بعكس الأميين الذين قد يضرون فلاحتهم وزراعتهم بإهمالهم لكل نصح وإرشاد .

وأما الأهداف القومية فنجدها واضحة فى هذا المشروع العظيم إذا فهمنا أن كل نجاح شخصى فى عالم الزراعة أو الصناعة هو نجاح قومى لا شك فيه وزيادة للثروة القومية لا شك فيها . ولكنها نجدها أوضح وأظهر حين ننظر إلى المستقبل ، فنراه قائما على الكفاح الاقتصادى فى العالم ، هذا الكفاح الذى يحتاج إلى تجميع القوى الشعبية كلها فى الميدان وفى مقدمتها العلم والصحة .

كل أمة مريضة أو جاهلة لن تفوز فى هذا الصراع العالمى الجبار . والمنتظر أن تصبح مصر ميدانا للاستغلال الاقتصادى الهائل ، فيجب أن يستعد شعب مصر للمساهمة فى هذا الاستغلال والانتفاع به إلى أقصى حدود الانتفاع . ولن يكون مستعدا إلا إذا كان متعلما سليم البنية ، بجميع المشروعات التى ترمى إلى تحقيق هذين الغرضين ترمى فى الوقت ذاته إلى تحقيق الرخاء القومى والسيادة الاقتصادية فى مقبل الأيام .

* * *

وقد حاول بعض من كتبوا عن هذا المشروع فى الصحف اليومية والأسبوعية أن يوجهوا تنفيذ المشروع توجيها نظريا نخشى أن يكون هو الأساس الذى يبنى عليه التنفيذ . ففى فورة الحماسة للمشروع — والمشروع يثير الحماسة حقا — راحوا يشيرون بما يستطيعه المتطوعون من جهود فى هذا السبيل وضربوا الأمثلة بمصطفى كمال الذى كان يعلم الناس فى الشوارع والطرقات .

وهذه حماسة جميلة ، ولكننا لا نتردد فى الخوف منها على المشروع . ونحن نسلم بوجوب التطوع العام لهذه الفكرة القومية الجليلة ، ولكن التجربة القاسية علمتنا ألا نركن إلى التطوع فى هذا الطور من حياتنا ، ومواجهة الحقيقة الأليمة خير من الاسترسال مع الأمل اللذيذ .

يجب إذن أن يقوم المشروع على أساس عملى آخر غير التطوع ، حتى ولو وصل الأمر إلى التجنيد العام ، تجنيد المتعلمين فى كل قرية وكل حى للمساهمة فى المشروع .

والذى نراه أقرب إلى حقائق الأشياء أن يكلف بهذا الأمر المعلمون الالزاميون فتكون المدرسة نهارا للصغار وليلا للكبار فى مقابل زيادة طفيفة فى رواتب المدرسين . ونصف مليون من الجنيهات فى العام ليس كثيرا على هذا المشروع العظيم .

ثم ينبغى ألا تلهينا الحماسة للشروع عن النظر إلى الممكن وغير الممكن فى البيئة المصرية المحوطة بظروف اقتصادية واجتماعية خاصة .

فكثيرا ما يكون المانع من التعلم مانعا اقتصاديا بحتا مع رغبة الريفيين فيه كما يحدث غالبا لتلاميذ المدارس الالزامية الذين يتغيبون عن المدرسة لحاجة أهلهم إليهم فى كسب العيش والحصول على لقمة الخبز ، ثم يتعرضون للعقوبات التى ينص عليها قانون الالزام .

فهذه ناحية يجب الالتفات إليها عند التفكير فى إزالة الأمية أى تعليم الكبار الذين تجاوزوا سن الالزام ، والذين تزيد اعباؤهم المادية كثيرا على أعباء الأطفال الصغار ، وتزيد مشاغلهم اليومية تبعا لهذه الأعباء .

وملاحظة ظروف هؤلاء الناس كفيلة بالاتعارض خطتنا لتعليمهم مع أعبائهم وظروفهم .

وعلى أية حال فهذه إشارة إلى الطريق لا اقتراح كامل للتنفيذ ، أردنا بها فقط ألا ننساق مع الحماسة الوقتية فى مثل هذا المشروعات القومية . والمشروع فى يد اللجنة ونحن ننتظر على يديها الخير إن شاء الله .